أسباب الهجرة غير الشرعية وأثارها

The causes and effects of illegal immigration

تاريخ إرسال المقال : 2018/02/04 تاريخ قبول المقال للنشر: 2018/02/14

د. بورزق أحمد / جامعة زيان عاشور - الجلفة

د. حجاج مليكة / جامعة زيان عاشور - الجلفة

ملخص :

برزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية منذ نهاية التسعينيات قد بدأت تشكل تهديداً خطيراً على دول المصدر، وعلى دول العبور، وعلى دول الاستقبال بشكل يؤثر وينعكس على سياسات هذه الدول نتيجة لفقدان القوة البشرية لبلدان المصدر بالهجرة أو الموت ، ونتيجة لحدوث عدم الاستقرار، وتوتر العلاقات السياسية بين دول العبور ودول المصدر ودول الاستقبال ، وتحمل التكاليف الأمنية الباهظة ، وما يلفت الانتباه إلي هذه المشكلة في زمننا المعاصر هو ارتفاع أعداد المهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير جداً ، مما يهدد القارة الأفريقية برمتها ، وكما تطور نمط الهجرة غير الشرعية المعاصرة من هجرة فئة الذكور القادرين على العمل إلى هجرة فئة النساء، والأطفال .

الكلمات المفتاحية : الهجرة الغير شرعية ، عدم الاستقرار، أسبابها وآثارها .

Abstract:

The phenomenon of illegal immigration has emerged since the end of the nineties and has started to pose a serious threat to the countries of origin, transit countries, and receiving countries in a way that affects and is reflected in their policies as a result of the loss of manpower of the countries of emigration or death. Transit countries, countries of origin and receiving countries, and carrying the high security costs. What draws attention to this problem in our modern times is the very high number of illegal immigrants, which threatens the African continent as a whole. Emigration of the category of working males to the migration of women and children.

Keywords: illegal migration, instability, causes and effects.

مقدمة :

إن انتقال الإنسان من مكان إلى أخر بحثاُ عن حياة أفضل له مطلب متأصلا فيه ومتجذراً في النصوص والمواثيق الدولية على اعتبار أن الحق في التنقل أمرا مكفول ، غير أن رسم الحدود الدولية، ووضع القيود على السيادة الإقليمية اتخذ هذا الحق بُعد أخر خاصة في ضل ما يشهده العالم من حركات سكانية كبيرة جدا طغت عن الطابع القانوني إلى الطابع غير القانوني وهذا ما يسمى بالهجرة غير الشرعية حيث أصبحت أكثر من ثلث التنقلات البشرية بين أقطاب العالم تتم بطريقة غير قانونية ، وتعد الجزائر من ضمن الدول المتأثرة بهذه الظاهرة باعتبارها دولة استقبال وعبور أو دولة مصدر وعليه السؤال الذي يمكن طرحه **ما هي أهم أسباب انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثارها ؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية سوف نولي بالشرح والتركيز على النقاط التالية :

- **أولا : تعريف الهجرة غير الشرعية**
- **ثانيا :عوامل انتشار الهجرة غير الشرعية**
- **ثالثاً : انعكاسات الهجرة غير الشرعية**

أولا : تعريف الهجرة غير الشرعية

قبل تعريف الهجرة غير الشرعية ينبغي الإشارة إلى تعريف الهجرة وتعرف هذه الأخيرة في اللغة على أنها هاجر المهاجر مهاجرة من البلد و خرج منه إلى بلد أخر وتهَجَّر فلان تشبه بالمهاجرين1 وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن ويسمى المهاجرون مهاجرين لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشئوا بها و التحقوا بدار ليس لهم بها أهل ولا مال، فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكن بلد آخر فهو مُهاجرُ[2].

ولقد عرفت المنظمة العالمية للهجرة الهجرة على أنها « هي تنقل شخص أو مجموعة أشخاص سواء بين البلدان أو دخل نفس لبلد بين مكانين فوق ترابه ، ويشمل مفهوم الهجرة جميع أنواع تنقلات الأشخاص بتغيير محل الإقامة المعتاد «[3].

للهجرة تصنيفات متعددة نذكر منها التصنيف على أساس مكان الهجرة فتنقسم الهجرة إلى هجرة داخلية وخارجية ، وبالنظر إلى رغبة الشخص في الهجرة تنقسم الهجرة إلى هجرة قسرية وهجرة طوعية .أما إذا نظرنا إلى فئات المهاجرين فنجد العمال المهاجرين، والمهاجرين في وضعيات هشة من أمثال اللاجئين والقصر غير المصحوبين ، والقصر المنفصلين وغيرهم، أما إذا نظرنا إلى مدى سلامة إجراءات التنقل من بلد إلى أخر فتقسم الهجرة إلى هجرة شرعية وهجرة غير شرعية[4] ، ولقد اختلفت تسميات هذه الأخيرة بمسميات ومفاهيم أخرى فهناك

من أطلق عليها مصطلح الهجرة غير القانونية معرفاً إياها على أنها(دخول الشخص موطنا غير موطنه أو يسافر للإقامة في وطن أجنبي بدون حيازته الوثائق اللازمة أو المرخصة التي تسمح باستقباله أو بإقامته) [5]وهناك من أطلق عليه مصطلح الحراق وهو مصطلح شائع استعماله في بلدان المغرب الكبيرويعني(أولئك الذين يقطعون البحر الأبيض المتوسط متجهين إلى الجنوب الأوربي في قوارب الموت، وعندما يصلوا يقوموا بحرق وثائقهم التي تربطهم ببلدهم الأصلي)[6]. ولقد أطلق عليها المكتب الدولي للعمل الهجرة السرية معرفا إياها (مخالفة المهاجرين الشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية أو القوانين الوطنية وهم الأشخاص الذين يعبرون الحدود خلسة عن الرقابة المفروضة على الأشخاص الذين يدخلون الإقليم بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يمددون إقامتهم عن المدة المحددة - الأشخاص الذين لهم رخص عمل بموجب عقد ويخالفون هذا العقد سواء بتخطي المدة المحددة له أو بالقيام بعمل غير مرخص له بموجب العقد[7].

وهذه التعاريف على الرغم من اختلافها من حيث التسمية إلا أنها تحوي مدلول واحد أن الهجرة غير القانونية تعني خروج الفرد من إقليم دولته أو دولة أخرى دونما الحصول على موافقتها لفترة ما، أودخوله إلى إقليم الدولة المستقبلة من منفذ غيرشرعي حاملاً مستندات غير حقيقية مخالفا بذلك لوائح أنظمتها الداخلية و القواعد المتعارف عليها دوليا. وهذا التعريف يتواءم مع المنظومة التشريعية، والمعالج للمسألة بموجب قانون 08-11 هذا الأخير ينظم شروط دخول الأجانب إلى الجزائروتنقلهم فيها والإقامة بها، في حالة عدم إتباع الفرد المخاطب بإحكامه إجراءات الدخول، والإقامة يعد مهاجر غير قانوني[8].

وبالرجوع كذلك إلى أحكام قانون العقوبات اوجب المشرع الجزائري على كل جزائري أو أجنبي أن يتبع إجراءات الخروج، وإلا تعرَض إلى عقوبات جزائية، وإرادة المشرع في هذه الحالة تُدرج وفق مدلول الهجرة غير القانونية، وهذا ما تخذه عنوانا للقسم الثامن من الفصل الخامس من الباب الأول من الكتاب الثالث من الجزء الثاني لقانون العقوبات[9] الذي جاء فيه الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب .

ثانيا : عوامل انتشار الهجرة غير الشرعية

إن الدول من منظور انتشار الهجرة السرية تنقسم إلى ثلاثة أنواع دول المنشأ ومن أهمها بلدان إفريقيا و جنوب الصحراء مثل جيبوتي و اريتريا و إثيوبيا و الصومال ، والجزائر ، المغرب و السودان وفي قارة أسيا الهند باكستان و سيرلانكا و الملاحظ أن العامل المشترك في هذه الدول معاناتها العديد من المشاكل السياسية و الاجتماعية والجغرافية التي جعلت من أفرادها يفكرون في البحث عن الدول تؤمن لهم نوع من الاستقرارو العيش بأمان وسلام ، أما عن الدول المقصد فهي الدول الأكثر جاذبية وتطور، ويتمتع مواطنيها بمستويات دخل مرتفعة كدول الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية، بينما دول العبور فهي الدول التي يعبرها المهاجرين

و قد تطول أو تقصر مدة إقامتهم و قد تكون شرعية أو غير شرعية ، ثم يتجمع هؤلاء في أماكن معينة داخل كل دولة لينتقلوا بصورة سرية إلى دولة أخرى[10] ، وعلى هذا الأساس يمكن إجمال عوامل انتشار الهجرة السرية إلى عوامل مرتبطة بدول المقصد وأخرى بدول المنبع .

أ) **العوامل المرتبطة بدول المنبع :** وهي عبارة عن مجموعة من العوامل كانت السبب في انتقال الأفراد من أوطانهم إلى بلدان أخرى واهم هذه العوامل :

- **العوامل الاقتصادية :** إن عدم استقرار التنمية في البلدان المصدرة للمهاجرين يرجع إلى اعتماد اقتصادها أساساً على الفلاحة ،و المحروقات وكلهما لا يضمن الاستقرار نضراً لارتباطهما بعوامل الطبيعة وأوضاع السوق الدولية المتغيرة، وعدم وجود التوازن بين المدن والأرياف[11] بالإضافة إلى السياسة المتبعة من قبل دول المصدر أو الطاردة خاصة حديثة الاستقلال كدول المغرب العربي الكبير بعدم الاهتمام بالنشاط الاقتصادي، وتنصلها تدريجياً من الالتزامات الاجتماعية التي سارت عليها منذ الاستقلال كالخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة[12].

وفي الجزائر أدى التحول إلى نظام الاقتصاد الليبرالي مع مطلع التسعينيات إلى ظهور إشكالات معقدة أمام الهيئات العمومية السياسية والاجتماعية تتصدرها صعوبة التوفيق بين المكاسب الاقتصادية و التضحيات الاجتماعية[13].

كما يعود من الأسباب الهامة التي أدت باقتصاديات الدول النامية، والمتخلفة إلى الهاوية عدم تمكن صناعتها الوطنية منافسة البضائع والسلع الأوربية ذات الجودة العالية والتكلفة الرخيصة ،بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية وما صاحبها من انفتاح افرز العديد من السلوكيات الناتجة عن طبقات المجتمع المتباينة، والتي تغيرت تبعاً لتحولات الاقتصادية والسياسية، والذي نتج عنه ظهور طبقات طفيلية تطفو على سطح السلم الاجتماعي ازدادت قدرتها المادية بدرجة فائقة دون النظر إلى القيم الاجتماعية التي تعكسها، وبالمقابل فقدت الطبقة الوسطى الكثير من المقومات الأساسية المستمدة من المعايير، والقيم الدينية نتيجة للاختلال النسبي للعدالة الاجتماعية[14].

- العوامل الاجتماعية : إن الإنسان الطبيعي لا يمكن أن يسلك سلوكا منحرفا دون مشاكل اجتماعية تكون دافعا وسببا مباشرا أو غير مباشر للوصول به لمخالفة القوانين والمعايير الاجتماعية والانحراف [15]، واهم هذه المشاكل البطالة وتعرف هذه الأخيرة على أنها الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه وباحثا عنه ولكنه لا يجده [16] ، وعرفت منظمة العمل الدولي البطال (كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر الثابت ولكن دون جدوى)،[17] ولعل من أهم آثار البطالة السلبية فقدان الإنسان إرادته واثبات ذاته واهتزاز في شخصه مما ينعكس سلبا على أسرته ومجتمعه ،وتكون عادتا ردة فعله اللجوء لأي وسيلة سلبية للحصول على حاجاته الأساسية والاجتماعية، ويكون في الغالب

خروجه على المعايير و القيم و السلوك اليومي في المجتمع[18] وإذا طال أمدها تؤدي من الناحية النفسية إلى تغذية شعور الإحباط لدى العاطل مما يؤدي مع تزايد هذا الشعور وتفاعله إلى توليد شعور عدائي نحو المجتمع والآخرين[19]، ولقد أكدت الدكتورة بريجيسين هولسين Bregisine houlsine في المؤتمر العالمي حول موضوع البطالة و الصحة النفسية الذي عقدته الجمعية الفرنسية للطب الوقائي و الاجتماعي" إن الناس في الستينات كانوا عاطلين عن العمل بسبب المشكلات النفسانية التي كانوا يعانون منها أما اليوم فهم يعانون من هذه المشكلات لأنهم عاطلون عن العمل"[20]، وهذا الواقع عبر عنه المدير العام لمكتب العمل الدولي خوان سومافيا Jouane soumavia بأنه أكبر إخفاق هيكلي اقتصادي في عدم خلق ما يكفي من الوظائف حيث يقطن الأشخاص[21] و تأتي البطالة في صدارة المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الجزائر والتي أصبحت تضرب بجذورها عاما بعد عام خاصة بعد تراجع مناصب الشغل منذ 1986 حيث تم إنشاء 40 ألف منصب خلال 1994- 1998 مقابل 140 ألف خلال 1980 - 1984، وفقدان أكثر من 360 ألف منصب خلال إصلاحات -1994 1999 مع تقلص الوظائف الدائمة التي كانت تمثل 49 بالمائة عام 2000 مقابل 38 بالمائة فقط سنة 2005[22] حيث انخفض العمال الدائمين سنة 2005 ، وعلى الرغم من سعي الحكومة الجزائرية في إطار الإنعاش الاقتصادي بخلق عدة آليات قانونية للقضاء على ظاهرة البطالة من بينها القانون 06-21 المؤرخ في 11 ديسمبر عدد 80 الصادر في 11 ديسمبر 2006 المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم ترقية الشغل ، و المرسوم التنفيذي 08 -126 المؤرخ في ابريل 2006 ، المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني للشباب و طالبي العمل المبتدئين ، كما عملت على تسهيل، و إنشاء مؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،و أنشئت وزارة خاصة لهذه المهمة، و التي تشكل الإطار المركزي لتنظيم و الإشراف على هذا الصنف من المؤسسات، إلا أنها لم تكن قادرة على القضاء على الظاهرة بقدر ما هي مجرد مسكنات مؤقتة، كما يعد الفقر من أهم الأسباب الرئيسية لانتقال الأفراد بصورة غير شرعية ، ويعرف هذا الأخير على انه الإنفاق المطلوب للوصول إلى الحد الأدنى لمستوى الحياة المعيشية أو الحد الأدنى للعيش أو البقاء[23] أو هو حالة أو مستوى من الرفاهية المتدنية تقاس عادتا بالدخل أو باستخدام الإنفاق الاستهلاكي الذي يترجم بقيمة نقدية[24] ولقد أكد المجلس العربي للطفولة و التنمية إلى أن أكثر من 80% من سكان العالم العربي يعيشون في فقر مدقع حيث يعيش أكثر من 230 مليون نسمة في الدول العربية لمتوسط دخل سنوي لا يزيد 1500دولار سنوياً كما أشار البنك الدولي أن نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية لم يتجاوز 6.4% خلال 24 سنة[25] وتكاد تنعدم الحياة الآدمية في الكثير من مناطق إفريقيا الوسطى، والقرن الإفريقي بسبب الفقر والمجاعة، وحسب أخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية فإن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغ 2,5 مليون شخص يمثلون نحو 16 و25 % من إجمالي السكان البالغ عددهم 32 مليون نسمة، ويفيد التقرير أن الجزائر توجد في رتبة متدنية في مؤشر الفقر حيث تم إحصاء نسبة 17 % من السكان، أو ما يعادل 6 مليون جزائري يعيشون في مستوى الفقر وهناك أكثر من 2 % يعيشون بأقل من دولار أو أقل من 80 دينار

يومياً بينما هناك أكثر من 15,1 % من الجزائريين يعيشون بأقل من دولارين يوميا،[26] وتفادياً لازمة الفقر في الجزائر اهتمت الحكومة مع مطلع التسعينات وحلول الألفية الثالثة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2000 -2004 الذي تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 وبعده البرنامج الخماسي 2010-2014 من اجل دعم النمو الاقتصادي والتنمية ومن ثم الحد من مشكلة الفقر[27]، ولقد ساهمت هذه المشاريع في التقليل من هذه الظاهرة غير أنها لم تكون كافية للتخلص منها بشكل كلي خاصة في ضل انتشار الفساد، ومن جهة أخرى نلاحظ في الآونة الأخيرة أن ظاهرة انتشار الهجرة غير الشرعية في وتيرة متزايدة من قبل الجزائريين مما يرجح انه من الأسباب الرئيسي لعملية الانتقال دون التقيد بالأطر القانونية يرجع إلى تفقير المواطنين خاصة الشباب الحالم بتحسين مستواه الاجتماعي .

كما ان فشل السياسات التعليمية واستنفاذها لخطابها المتفائل عندما طفت ظاهرة بطالة الخريجين وحملة الشهادات المختلفة على السطح، فالتعليم بجميع أسلاكه في الوطن العربي[28] بما فيه الجزائر لم يحقق الهدف المنشود أو المطلوب منه لذا نجد الكثير من الأطفال يغادر المدرسة لنظرة القاتمة، والمؤثرة التي يتركها الشباب الجامعي العاطل ليغادروا بعد ذلك وطنهم لانعدام مصادر تضمن لهم استقرارهم وتحقيق أحلامهم ولو كان الثمن حصد أرواحهم[29].

ب-العوامل المرتبطة بدول المقصد : وهي عبارة عن مجموعة من العوامل ساهمت في جذب العديد من المهاجرين من بلدانهم إلى بلدان المقصد وتعد الدول الأوربية من أهم الدول التي يزحف إليها سيل المهاجرين ونلخص عوامل الاستقطاب في النقاط التالية:

- السياسة المتبعة من قبل حكومات دول المقصد : لعبت السياسة المنتهجة خاصة من قبل الحكومات الأوربية دور في انتشار الهجرة غير الشرعية يمكن تلخصها في نقطتين :

1-التشديد في منح تأشيرة الدخول : إن الدول المتقدمة من أهم مبادئها التي يقوم عليها احترام الكيان الإنساني وتضمين ذلك في مواثيقها الدولية، ودساتيرها الوطنية وتطبيقاً على ذلك فالإنسان حرا في معتقده ، وفي الإدلاء بآرائه كما أنه حرا في التنقل من مكان إلى أخر دون عناء إلا انه سرعان ما تلاشت هذه المبادئ والشعارات، وبقت مجرد رنات عذبة الأصوات لا أساس لها في الحياة بدليل أن الآلاف يصطفون أمام سفارات الدولة الأجنبية المتقدمة على وجه الخصوص يطلبون تأشيرات لكن أغلبها تقابل بالصد والرفض .

بالإضافة إلى التشديد في منح تأشيرات الدول الأوربية الناتج عن قوانين صارمة تردع كل الوافدين إليها خاصة بعد التسعينيات انتهجت الدول الأوربية أسلوباً أخر للتطويق الهجرة الوافدة إليها والتخلص منها[30].

2- التشديد في مراقبة الحدود الدولية : إن العديد من الدول الأوربية لعبت دور الحارس الحدودي ولم تدخر جهدا لصد المهاجرين، فإسبانيا مثلا اعتبرت حارسة بوابة شنغن بعد ما

حصلت على انتداب بروكسل لوضع سد أمام الهجرة السرية القادمة من القارة الإفريقية، والتي يتحمل أصحابها مخاطر عديدة عند عبور مضيق جبل طارق في الاتجاه الأوربي[31]، وفي ألمانيا أنشئت مجموعة من الدوائر المتخصصة مثل الوكالة المركزية لمحاربة الهجرة السرية بالإضافة إلى تنصيب كاميرات مراقبة وآلات للإشعار المكبر ووضع الأسلاك عبر الحدود الدولية[32]، وأصبح الشرطي الأوربي لا يأخذ دور حارس السلم والسلام بقدر ما هو آلة مجهزة بكاميرات ووسائل معلوماتية دقيقة تردع كل من يحاول الاقتراب نحو حدودها[33]، وأمام رفض الآلاف من الطلبات القانونية للوصول إلى بلد المقصد يجد من يرغب في الهجرة نفسه أمام خيار اعتناق قوارب وشاحنات وكل الوسائل التي تمكن من الانتقال إلى الضفة الأخرى ولو كان ذلك خارج القواعد القانونية .

- **العوامل الاقتصادية التي تتمتع بها دول المقصد :** وفرة اليد العاملة في القطاعات الخاصة التي يرفض أبناء المنطقة العمل فيها كجني الثمار وغسل السيارات ، أو تتسم بالخطورة كالعمل داخل المصانع .

- **العوامل الاجتماعية :** ويمكن تلخيص العوامل الاجتماعية في **قلة عدد السكان** في الدول الأوربية فالاتحاد الأوربي يعد الأكبر سنًا في العالم مع هبوط نسبة الشباب تحت العشرين ، وارتفاع نسبة الكبار فوق الستين من العمر فدولة اسبانيا مثلا يبلغ عدد سكانها 40 مليون ، وسينخفض بحوالي 5 ملايين في عام 2050 ، وسيكون شعبها مجعداً إلى حد كبير، ومن المتوقع ارتفاع عدد اللذين يفوقون الستين من العمر بمقدار 10 مليون[34] وتؤكد الدراسات أن سوق العمل الاسبانية ستكون في حاجة إلى أربعة ملايين مهاجر على الأقل بحلول 2020 لتعويض شيخوخة السكان، وتلبية احتياجات النمو الاقتصادي[35]،

- المظاهر الخارجية : وتظهر في مظهرين دور الإعلام حيث يلعب هذا الأخير دور في عرض الظروف المعيشية الصعبة في الدول المصدر، والرخاء المعيشي في الدول المقصد، وتبيان حجم الفجوة بينهما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي زاد من إصرار العديد على شد الرحال، وتعد القنوات التلفزيونية الإسبانية من أهم القنوات التي تمرر من خلال برامجها أفلام تبين فيها الأوضاع الجيدة والحالة المزدهرة في أوربا مما يجعل التفكير في الهجرة أمرا سهلا.[36] ،**والمظهر الثاني يتمثل في تصرفات المغتربين أثناء عودتهم** باقتناء أجهزة متطورة من سيارات وآلات الكترونية، والسكن في منازل ضخمة واقتناء ملابس الرفاه و الدخول في مشاريع و استثمارات ضخمة[37] فهذه المظاهر وغيرها كان لها بحق فعل مزلزل في قلوب من تخلف بهم الركب وشلهم الانتظار و القلق[38].

ثالثاً : انعكاسات الهجرة غير الشرعية

تنعكس الهجرة غير الشرعية على الأطراف المحركة لها فهي تؤثر على دول الاستقطاب والطرد إضافة إلى تأثيرها على الأفراد المهاجرين غير الشرعيين .

- **انعكاسات الهجرة غير الشرعية على دول الاستقطاب** : ترجمت مواقف الكره ، الحقد والتمييز العنصري الذي تكنه شعوب الدول الأوربية للأجانب ، إلى ترسانة قانونية وإجراءات مشددة في ظل تعميم الروى المعادية للأجانب العرب والمسلمين[39]، وحشرهم في خندق واحد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 سواء كانوا ذوا كفاءات عالية أو عمال شرعيين أو غير شرعيين، وأصبحت الدول الأوربية التي كانت تتحدث منذ وقت قريب عن احترام حقوق الإنسان وضرورة تكريسها واقعيا وكونيا هي ذاتها التي تجهض الحق في التنقل الذي تنادي به المواثيق والعهود الدولية، وهي التي تنتهك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية عن طريق إعادة النظر في إجراءات دخول الأجانب وإقامتهم وطرد المهاجرين غير القانونيين وجعلت منهم مواطنين من الدرجة الثانية بامتهان كرامتهم وتمريغها في وحل التمييز العنصري[40]، وفي هذا المجال كشف استطلاع للرأي العام سنة 1997 م أجرته مصالح اللجنة الأوروبية والجهاز التنفيذي للمجموعة الأوروبية الاقتصادية ، أن نسبة كبيرة من الأوربيين ترفض دخول الأجانب إلى أراضيها ، كما تعتبر الدول الأوربية أن جحافل المهاجرين القادمين نحو أقاليمها يشكلون خطرا عن أمنها باعتبارهم دخلاء عنها، وقد يهددون أمنها واستقرارها فضلا عن الأمراض التي يمكن أن تنتقل إلى مواطنها عن طريقهم وبالتالي يجب العمل على طردهم وتشديد الخناق عليهم بكل الطرق .

- **انعكاسات الهجرة غير الشرعية على دول المنبع** : إن سيل المهاجرين من قبل دول المنبع يعد استنزاف حقيقي لمواردها البشرية على اعتبار إن الفئة المرشحة للهجرة غير الشرعية فئة الشباب التي تعد السواعد الحقيقية للدول في بناء نفسها والذود عن حدودها ، بالإضافة إلى هذا أن دول المنبع تعد من الدول المتضررة في حالة معاقبة أبناءها على محاولة الاجتياز غير القانوني لحدودها على اعتبار أن هذا الفعل ما هو إلا ردة فعل على الأحوال السيئة التي يعيشونها فإذا تم معاقبتهم فقد يتحولوا إلى مجرمين ناقمين على المجتمع مما يودي إلى نتائج سلبية تهدد كيان الدولة .

- **انعكاسات الهجرة غير الشرعية على المهاجر السري** : تعد الهجرة السرية من أهم الظواهر السلبية على المهاجر غير الشرعي خاصة في حالة عدم تسوية وضعيته انطلاقا من بداية رحلته حيث تكون حياته مهددة بالمخاطر التي تنجم عن رحلته كغرقه في البحر وعطشه في الصحراء وإذا تمكن من دخول إقليم الدول المراد الدخول لها تبقى دقات قلبه في ارتجاف دائم ، واحتراس ملؤه الخوف والقلق من إلقاء القبض عليه من قبل سلطات الدولة التي دخل إليها دخيلا بدون استئذان ليتحول المهاجر المهرب من كائن اجتماعي وبيوثقافي إلى كائن بيولوجي محض معتقل أفكاره، وحبيس مبادئه التي يحملها معه من وطنه[41] وإذا نجح في العثور على

وظيفة فتكون بأبخس الأثمان وأكثر تعرضا للخطر. فضلا على التمييز العنصري الذي يلقاه من قبل الشعوب الأوربية ، وهذا ما بينه استطلاع فرنسي للرأي 2006 أجراه معهد سي إس أي في مارس بتكليف من اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان تزايد العنصرية في المجتمع الفرنسي تصل إلى الثلث لتعتبره اللجنة دليلاعلى اضطراب اجتماعي واقتصادي[42] .

الخاتمة :

يقول العلم الديمغرافي الفرنسي الفريد سافي Alfred Sauvy : " إما أن ترحل الثروات إلى حيث يوجد البشروإما إن يرحل البشر حيث توجد الثروات " ومن خلال هذه المقولة يمكن القول أن مسالة الهجرة والانتقال من مكان إلى أخر أمر ضروري للإنسان فهو ينتقل للبحث عن أسباب الراحة ،والعيش الكريم أينما وجد وبأي طريقة كانت ،ولو بالخروج عن القواعد القانونية التي تؤطر عملية انتقال الأفراد، وعليه يجب التركيز على مسالة الهجرة وجعلها من أهم أولويات الشعوب بضرورة فتح أجندة الحوار من خلال العديد من الآليات أهمها:

- التركيز على مسالة التنمية خاصة في بلدان المقصد للتخلص من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تتخبط فيها .

- تقديم الإعانات المالية من قبل دول المقصد إلى دول المنبع .

- ضرورة نقل الهجرة غير الشرعية من هاجس الأمننة خاصة من قبل الدول الأوربية إلى فضاء التعاون والتضامن بين عالم الشمال والجنوب .

-مساعدات دول المقصد شبابها من خلال تقديم فرص للعمل وتشجيع الاستثمار وتسليط اشد العقوبات على مهربي البشر باعتبارهم من أهم العوامل المساعد والمشجعة على انتشار الهجرة غير الشرعية .

- بث حصص تلفزيونية لتوعية المواطنين على خطورة الهجرة غير الشرعية .

الهوامش:

1 المنجد في اللغة و الإعلام، الطبعة 39 ، دار المشرق، بيروت، دون سنة النشر، ص 855.

2 بن منظور، لسان العرب ، الطبعة السادسة، المجلد الخامس عشر، دار صادر2000.،، ص 22.

3 المنظمة الدولية للهجرة ، قانون الهجرة الدولي، مسرد بمصطلحات الهجرة ، العدد 06، جنيف، 2006، ص 21

4 حسينة شرون، الهجرة غير الشرعية بين الإباحة والتجريم، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن، جامعة خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 201، ص 21

5 أنظر خالد فهمي، النظام القانوني لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في ضوء القانون رقم 64 سنة 2010 والاتفاقيات الدولية والتشريعات العربية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي ، الإسكندرية، ، 2009 ، ص192 و :

Graziano Battistella, Irregular Migration An Approach to An Intractable Issus , Organization For Migration ,International Institute Of Humanitarian law , 2008 p 51.

6 انظر نصيرة عتيق، الهجرة غير الشرعية في ظل الشريعة الإسلامية مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الرابع حول الهجرة غير الشرعية إشكالية جديدة لقانون ، المرجع السابق، ص288.

7 انظر عبد المالك صايش ، مكافحة الهجرة غير المشروعة نضرة على القانون 09-01 المتضمن تعديل قانون العقوبات، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، العدد 01، جامعة ميرة عبد الرحمان ، كلية الحقوق، بجاية ،2011، ص 9.

8 مليكة حجاج، جريمة تهريب المهاجرين بين أحكام القانون الدولي والتشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه العلوم في الحقوق، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، بسكرة، 2016-2017 ص 88

9 تنص المادة 175 مكرر 1 بموجب القانون رقم 09-01 المؤرخ في 25- 02-2009 المتمم لقانون العقوبات» دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر، وبغرامة من 000 20 دج إلى 000 60 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه احد مراكز الحدود البرية أو الجوية ، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة، أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول، وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود».

10 غير أن هذا التقسيم ليس بتقسيم ثابت ومطلق فبعض الدول تمثل دول منشأ بالنسبة لتيارات تهريب المهاجرين ولكنها في الوقت ذاته تستخدم أقاليمها كمعابر وبعض الدول تمثل دول مقصد بالنسبة لهذه التيارات ولكنها في الوقت ذاته تعد دول معبر، فمثلا تعد ليبيا في السابق بلد مقصد لتدفقات الهجرة غير الشرعية خاصة المنظمة لارتباط حدودها مع بعض الدول الإفريقية كتشاد و النيجر و السودان كما تعد بلد عبور نظرا لموقعها الجغرافي مع بعض الدول الأوربية فالساحل الليبي يبعد عن مالطا بحوالي 350 كلم ، وهناك بعض الدول تكون منشأ ومقصد وعبور للمهاجرين في آن واحد كالمغرب و الجزائر حيث تستقبل هذه الأخيرة العديد من المهاجرين القادمين من الدول الإفريقية كمالي و نيجيريا بنية البقاء و الاستقرار بصفة غير شرعية أو بنية مواصلة رحلتهم إلى الدول الأوربية، و بالمقابل فهي دول تعاني من فقدان أبنائها لمحاولتهم الالتحاق بالركب الحضاري الغربي.

للتوسع انظر: عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، المرجع السابق، ص 47 وما يليها. محمد صباح السعيد، المرجع السابق، ص 31 . و إيمان شريف، الشباب المصري و الهجرة غير الشرعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم البحوث و الجريمة، القاهرة ، 2010 ، ص 58 . راجح أحمد الحداد، التدابير الأمنية لمكافحة ظاهرة تهريب الأطفال في الجمهورية اليمنية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر في العلوم الشرطية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، الرياض، 2011، ص 34

Claus Folden ،Katarina Gembicka ،Sarsembayev Marat Aldangovih , Natalia Hadjimuratova Davron Mukhamadiev ، Baseline Research On Smuggling Of Migrant In From And Through Central Asia , International Organization For Migration, Vienna, September 2006 , p 05.

11علاوة العايب ، الهجرة غير الشرعية بين الدواعي الاقتصادية و الهواجس الأمنية ،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية والإنسانية ، مركز الجامعي الحاج أق اخموك ، تمنراست، أيام 21-23 ماي2010،ص 07.

Thanh – Dam Trung , Poverty, Gender And Human Trafficking In Sub-Saharan Africa Rethinking Best Practices In Migration Mangement, UNESCO, 2006, P35.

12 كريم متقي مشكور، الهجرة السرية للأطفال القاصرين نحو أوربا، دراسة في ظل المواثيق الدولية و التشريعات الوطنية ، (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون)، جامعة سيد محمد بن عبد الله ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس ، المغرب، 2006 ،ص 23.

13 سليمان أحمية ، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول السياسية العامة و دورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع ، جامعة الطاهر مولاي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، سعيدة ، يومي27/26/ أفريل، 2009 ص 02.

14 إيمان شريف، الشباب المصري و الهجرة غير الشرعية، المرجع السابق، ص 32.

15 حكيمة أيت حمودة ، عائشة بن صافية ، اثر البطالة والعوز المادي على انحراف الشباب، مجلة دراسات نفسية، العدد الأربعين ، مركز البصيرة للبحوث و الإشارات و الخدمات التعليمية ،2011، ص 136

16 حكيمة أيت حمودة ، عائشة بن صافية ، المرجع السابق ، ص 136

17 وقسم الفقه البطالة إلى عدة أنواع أهمها البطالة الرسمية، وهي البطالة المسجلة لدى الدولة، ولدى المكاتب، أو الأجهزة المختلفة لذلك، وتأخذ أحيانا كمقياس للبطالة ، البطالة المقنعة وهي البطالة المستمرة التي يظهر من خلالها الفرد أنه يعمل، ويتقاضى أجرا لكنه فعليا لا يعمل ، ولا ينتج شيئا . البطالة الإجبارية ،وهي البطالة التي يضطر فيها الفرد ترك عمله لسبب خارج عن إرادته لتسريحه من عمله نتيجة أزمة اقتصادية أو مرضية . البطالة الهيكلية وهي التي تحدث بين العاملين بسبب حدوث تغيرات في العمل طبقا للمتطلبات اقتصادية تتطلب قدرات ومهارات إضافية لا تكون موجودة في بعض العمال الأصليين. للتوسع أنظر: أسماء درسي ، البطالة و الجريمة دراسة تحليلية لواقع الظاهرة في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية والسياسية ، العدد 02 ، جامعة الجزائر، كلية الحقوق،2009 ، ص 338 .

18 تركي بن محمد العطيان ، البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي ، دراسة نقدية على المجتمع السعودي ، المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب ، العدد الرابع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006 ،ص 363.

19 عاطف عبد الفتاح عجوة ، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة ، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، الرياض، 1406، ص 42.

20 حكيمة أيت حمودة ، عائشة بن صافية ، المرجع السابق ، ص140 .

21 أنظر: مصطفى عبد العزيز مرسي ، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات البحوث الإستراتجية، ، أبو ظبي،2010 ، ص 15 .

22 للتوسع أنظر أمير فرج يوسف، الهجرة غير الشرعية طبقاً للواقع و القانون و المواثيق و البرتوكولات الدولية، ، المرجع السابق ، ص 10

23 بدر صالح عبيد محمد، النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع عشر، القاهرة، 1996، ص53

24 Sarah marniesse . note sur les differentes approchs de la pauvrentes approches de la pauvrete division de la macro economie departement des politiques et eudes l gence franaise de developpement. France. 1999 . p 1

25 هشام بشير،الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا أسبابها تداعياتها سبل مواجهتها ، مجلة السياسية الدولية، العدد179 ، المجلد45، القاهرة، 2010، ص 170 .

26 أمير فرج يوسف، الهجرة غير الشرعية طبقاً للواقع و القانون و المواثيق و البرتوكولات الدولية ، المرجع السابق، ص 13.

27 للتوسع اكثر انظر: حاجي فطيمة، اشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموي للجزائر للفترة 2005- 2014 ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصاديو والتسيير والعلوم التجارية، 2016، ص 55

28 أحمد بنعمو ، أطفال الهجرة السرية و أشكال استغلالهم ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض، 2001 ، ص191.

29 Derfoufi Mounire , De L Emigration a L Intégration Des Travailleurs Marocains

L'Etranger .(Le Risque De Baisse Des Transferts Financiers) ,Mémoire Pour L'obtention Du Diplôme D Etudes Supérieures En Droit Public , Université Mohammed V Souissi, Faculté Des Sciènes Juridiques Economiques Sociales, Ag dal- Rabat , 1998-1999, P3.

30 Thomas Krings, Le Role Economique Des Immigres Internationaux Pour Les Marches Du Travail Informels En Italie , Reiner Biegel,Tunis , 1998,P73.

31 فريد بلفراق ، التجمعات العربية الإفريقية في المهجر و مسألة الهوية مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول الهجرة غير الشرعية إشكالية للقانون جديدة ،المرجع السابق ، ص 216

32 سمير بودينار، الوضع القانوني للمغتربين المغاربة في الدول غرب أوربا ،أعمال ندوة إدارة جامعة الدول العربية، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بالتعاون مع كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 23-24 أفريل 2007، ص 101.

33 Jan – Yves Carlier, Pour la suppression des visas du pas suspendu du gitan au temps de cigognes , de libre circulation libre , actes du colloque organise par l association marocaine d études et de recherches sur les migrations, la migration clandestine enjeux et perspectives , faculté de droit Agdal- Rabat , 29-30 avril 1999 ,P63

34 وتبعاً لذلك صدر تقرير لإدارة السكان التابع للأمم المتحدة سنة 2000 يؤكد أن أوربا نظرا لتقدم العمر بها يجب أن تدعو عددا من المهاجرين كحد أدنى 47,5 مليون، و 159 كحد أقصى خلال السنوات القادمة، (إلى غاية سنة 2050)، و ذلك لغرض الحفاظ على عدد سكانها، و حفظ التوازن من أربعة و خمسة من السكان النشيطين مقابل واحد من اللذين هم في سن المعاش كما حذرت صحيفة LE MONDE الفرنسية في 2004/1/29 أن الأوروبيين سيخطئون إذا ما أغلقوا أبوابهم أمام الهجرة الوافدة، و هو ما لن يضر فقط بوضعهم الاجتماعي، و الاقتصادي على المدى الطويل بل سيدفع المزيد من الناس إلى محاولة الدخول الغير مشروع ، لكن في المقابل ما زال الرأي العام الأوربي يربط بين ظاهرة الهجرة، و تهديد الأمن العام و سوق العمل، والهوية الثقافي. للتوسع أنظر: محمد بن وراث ، مفيدة لمزري ، إجراءات الاتحاد الأوربي في حماية المهاجرين غير الشرعيين ايطاليا نموذجا ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الرابع الهجرة غير الشرعية إشكالية جديدة للقانون ، المرجع السابق، ص 198، و سمير بو دينار، المرجع السابق، ص116.

35 سمير بودينار، نفس المرجع ، ص 100 .

36 متقي مشكور، المرجع السابق، ص 233

37 للتوسع أنظر: رضا محمد هلال، تداعيات هجرة العمالة على أمريكيا اللاتينية ، مجلة السياسية الدولية،، العدد 889 ، يناير 1995 ، ص 62 .و خديجة المضمض، هجرة النساء، مجلة الهجرة القسرية، النوع و النزوح، العدد التاسع ،مركز دراسات اللاجئين ، جامعة أكسفورد ،2001، ص 17.

Diedhiou Lamine, Le Contexte Des Migrations Senegalaises Vers Le Maroc, Une Migration Transit Ou D' installation, Memoire Pour L Obtention Du Master, Universite Mohammed V Souissi, Faculte Des Sciences Juridiques Economiques Sociales, Ag dal- Rabat, 2011,P68و

38 أحمد بنعمو ، المرجع السابق ، ص 144 .

39 مليكة حجاج ، المرجع السابق، ص 155

40 محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية والمحلية، ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد الرابع ، جانفي 2011، ص 268.

41 Pino Luca Trombetta , Vers Un Islam Italien, Migration Et Citoyenneté, Actes Du Colloque International Organise A La Faculté Des sciences Juridiques, Économiques ET sociales Rabat- Agdal ,25-26 Avril,2003 P141

42 وليد الشيخ، أوربا وقضايا الهجرة معضلة الأمن والاندماج، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، المجلد 41 ،القاهرة ، 2006، ص 69.